ناصب الظرف الواقع خبرا (دراسة في الخلاف النحوي)

المدرس الدكتور
حسين علي محمد
الجامعة الاسلامية-فرع بابل

The accusative adverb is predicate (a study in grammatical disagreement)

Lec. Dr.
Hussein Ali Muhammad
Islamic University - Babylon Branch

الملخص:-

مهمة البحث تسليط الضوء على عامل النصب في الظرف الواقع خبرا، والنظر في اختلاف النحويين فيه، وما لذلك من أثر في تشتت الرأي النحوي بسبب الاختلاف في العامل، وما له من أثر في جعل المعنى حالة هامشية؛ بسبب التركيز على نظرية العامل النحوي. قسّم النحويون العامل إلى عامل معنوي وآخر لفظي، ثم اختلفوا في العامل المعنوي مثل اختلافهم في العامل اللفظي، وجعلوا العمل لبعض الأدوات أصل ولأخرى فرع، وقالوا إنّ بعض الكلام يعمل، وبعضه لا يعمل. ثمّ اختلفوا في هذا وفي ذاك حتى ملأت آراؤهم بطون الكتب مبتعدين في أحيان كثيرة عن الهدف التواصلي للغة.

سيأخذ البحث على عاتقه البحث في هذا الاختلاف عن طريق النظر في آراء النحويين في الذي عمل النصب في الظرف الواقع خبرا كأنموذج يعكس حالة الاختلاف بين النحويين في العمل، والعامل.

الكلمات المفتاحية: الظرف، الواقع، النحو.

Abstract:-

The task of the research is to shed light on the accusative factor in the adverb of the news, and to consider the difference of grammarians in it, and the impact of this on the dispersion of grammatical opinion due to the difference in the factor, and its impact on making the meaning a marginal case; Because of the focus on grammatical factor theory. Grammarians divided the factor into a moral factor and a verbal one, then they differed in the moral factor like their difference in the verbal factor, and made work for some tools a root and others a branch, and they said that some words work, and some do not. Then they differed on this and that until their opinions filled the bellies of books, often deviating from the communicative goal of the language.

The research will take it upon itself to investigate this difference by examining the opinions of the grammarians in which the accusative act in the actual circumstance is the news as a model that reflects the state of the difference between the grammarians in the work and the factor.

Keyword: adverb, fact, grammar.

المقدمة:

تذكر المصادر اللغوية أن اللحن موجود في عصر الاحتجاج، وثمة روايات تشير إلى وقوعه، واللحن بدأ بالإعراب، أي: بضبط أواخر الكلمات؛ لذلك عمل النحويون جاهدين على وضع قواعد تفصل بين الصحيح والسقيم في الكلام.

تنبه النحويون إلى أنّ باللغة حاجة إلى قانون يستندون إليه في وضعهم للقواعد النحوية، يبينون به ما صح في النحو العربي، وما لم يصح. فكانت نظرية العامل هي ذلك القانون الذي اعتمدوا عليه في وضع قواعدهم، وسن قوانينهم النحوية.

وقد اختلف النحويون في مسائل نحوية بعينها، وكان العامل محور ذاك الاختلاف، ويكاد يكون عامل النصب في الظرف الواقع خبرا من أكثر المسائل التي شجر فيها الاختلاف.

سيسلط البحث الضوء على آراء النحويين في عامل النصب في الظرف الواقع خبرا، وذكر الحجج التي يسوقها أصحاب كل رأي، وما يترتب على ذلك من تعقيد في النظرة النحوية، والاختلاف البعيد عن روح اللغة التي تقوم على أساس التواصل الاجتماعي بين أفراد اللغة الواحدة.

توطئة:

اجتهد النحويون في وضع نظريتهم المعروفة بـ(نظرية العامل)؛ لتكون السبيل في حفظ أداء لغوي معين معتقدين أنه الأفصح بين الأداءات اللغوية المختلفة، وأقصد بها اللهجات المختلفة المنتشرة بين القبائل العربية، ولتكون حصنا منيعا لدخول أداءات لغوية أخرى على الفصيح من الكلام؛ لأنّ الإنسان منتجٌ بطبعه، والذي أنتج لغة يملك القدرة على تغييرها بالصورة التي يراها تناسب تغير الحالة الاجتماعية وما يرافقها من حاجات ليست اللغة بمنأى عنها.

فكانت نظرية العامل القانون الذي يحتكمون إليه في مسائلهم النحوية، والناموس الذي يستندون إليه في حفظ نمط لغوي معين، ولكن لّما كان الاختلاف سجية في النفس البشرية، فقد وجد الاختلاف طريقه لهذه النظرية، ومن الطبيعي أن نجد مناصرين ومعارضين لنظرية العامل، ليسوق كل واحد من الطرفين أدلته التي يؤيد بها ما يذهب إليه. وقبل ذكر طرفا من هذا الخلاف أجد من الضرورة التعريف بالعامل والمعمول والعمل.

العامل عند النحويين ((ما أوجبَ كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا))[١]. فهو اسم مفاعل وعليه تقع مهمة تغيير أواخر الكلم رفعا أو نصبا أو جرا أو جزما. ولّما كان ثمة عامل فلا بدّ من وجود معمول، والمعمول اسم مفعول وهو ما تأثّر بالعامل، فيكون بمقتضاه في حالة رفع أو نصب أو جر أو جزم، ويكون مصاحبا للعامل، وأما العمل فهو الأثر الناتج عن تأثر المعمول بالعامل.

لقد اختلف النحويون في نظرية العامل كنظرية قام عليها النحو العربي من جهة، واختلفوا في العامل بمسائل بعينها من جهة أخرى.

وأبرز ما يمثل الجانب الأول ابن مضاء القرطبي الذي ثار على العامل ودعا إلى حذفه من النحو العربي، وهو ما صرح به في مقدمة كتابه بقوله: ((قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحويُّ عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه.

فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: (ضرب زيدٌ عمراً)، أن الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو) إنما أحدثه ضرب))[٢].

لقد كان ابن مضاء أكثر النحويين جرأة في الخروج على القواعد والأصول التي وضع أسسها النحويين العرب، وما دعوته المذكورة سابقا إلا دليل على ذلك.

وكان أبو حيان الأندلسي واحدا من النحويين الذين شاركوا ابن مضاء في دعوته إلى ترك الخلافات والتعليلات غير المفيدة[٣]، إلا أنه لم يدعو إلى ما دعا له ابن مضاء القرطبي من إلغاء العامل النحوي.

ومن اختلافهم في العامل ما نلفيه في عامل الرفع في المبتدأ، فقد ذهب بعض النحويين إلى أن العامل في المبتدأ تجرده من العوامل اللفظية[٤]، وهو الابتداء، وعزاه أبو البركات لعموم البصريين[٥]، ونسبه العكبري[٦] إلى المبرد[٧]، وذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يُرفع بالخبر، والخبر يرفع بالمبتدأ، فهما يترافعان[٨].

ولم يرتض الكوفيون ما ذهب إليه البصريون بحجة أنّ التعري عدم، والمعدوم لا يكون عاملا، جاء في الإنصاف: ((ولا يجوز أن يقال أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، لأنا نقول: الابتداء لا يخلو: إما أن يكون شيئًا من كلام العرب عند إظهاره، أو غير شيء؛ فإن كان شيئًا فلا يخلو من أن يكون اسمًا أو فعلًا أو أداة من حروف المعاني؛ فإن كان اسمًا فينبغي أن يكون

قبله اسم يرفعه، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له، وذلك محال، وإن كان فعلًا فينبغي أن يقال زيد قائمًا كما يقال "حضر زيد قائمًا" وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد. وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم، ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدمناها فهو غير معروف.

قالوا: ولا يجوز أن يقال إنا نعني بالابتداء التَّعَرِّي من العوامل اللفظية، لأنا نقول: إذا كان معنى الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية فهو إذًا عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملًا. والذي يدل على أن الابتداء لا يوجب الرفع أنَّا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف، ولو كان ذلك مُوجبًا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة، فلما لم يجب ذلك دلّ على أن الابتداء لا يكون موجبًا للرفع))[٩].

فالتعري من العوامل اللفظية يعني عدم العامل، والمعدوم لا يمكن أن يكون عاملا بحال من الأحوال؛ لأنّ العمل يقتضي شيئا موجودا يؤثر في معموله، فعلينا أن نبحث عن عامل موجود. لذلك قالوا بأنّ المبتدأ والخبر يترافعان، أي: كل واحد منهما يؤثر في الثاني، ويعمل فيه، وكلاهما موجود.

وبحجة الكوفيين نفسها ردّ العكبري مذهب البصريين، إذ يرى أنّ التعرية لا تصلح أن تكون عاملا؛ ((لأنّ ذلك عدم العامل، وعدم العامل لا يكون عاملا))[١٠]، واقتفى ابن يعيش[١١] (ت ٦٤٣ه) أثره رافضا أن يكون التعري عاملا، لأنّ العوامل عنده توجب عملا، والعدم لا يوجب عملا.

وردّ البصريون على كلمات الكوفيين بأن قالوا: إنّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة تأثيرا حسيا كالقطع للسيف، والبرد للماء، إنما هي أمارات، وربما تكون الأمارة بعدم الشيء[١٢].

وقال ابن يعيش: ((هذا فاسد؛ لأنّه ليس الغرضُ من قولهم: إنّ التعرّي عاملٌ أنه مُعرّفٌ للعامل. إذ لو زُعم أنّه مُعرّفٌ، لكان اعترافًا بأنّ العامل غيرُ التعرّي))[١٣].

بهذه السجالات المنطقية، والعلل المرهقة تعامل النحويون مع اللغة التي نطقت سليقة، فالعربي لا يعرف ذلك لا من قريب ولا من بعيد، إنما هي محض تخيلات نسجها النحويون ليحكموا قواعدهم، وإن آل بهم الأمر إلى إدخال علوم أخرى ليست من اللغة في شيء.

القول في ناصب الظرف الواقع خبرا:

اختلف النحويون في ناصب الظرف الواقع خبرا على أكثر من قول، وليس غريبا أنهم اختلفوا فيه، فالاختلاف في النحو العربي لا يكاد يخلو منه باب، ولكن الغريب أن يَنسب أبو العباس ثعلب عامل النصب إلى فعل معدوم، وقد أثار ذلك حفيظة بعض النحويين فردوا عليه ممتعضين، ولم يلتفتوا إلى حقيقة أنّ ما قدروه من عامل إنما هو معدوم كذلك. وفيما يأتي بيان ذلك:

ذهب ثعلب إلى أن الظرف الواقع خبرا منصوب بفعل غير مطلوب، أي: معدوم. نقل ذلك أبو البركات في كتابه الإنصاف، يقول: ((وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنه ينتصب لأن الأصل في قولك: (أمامك زيد) حلّ أمامك، فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقي منصوبا على ما كان عليه الفعل))[١٤].

ثم قال إنه قول مردود؛ ((وذلك لأنه يؤدِّي إلى أن يكون منصوبًا بفعل معدوم من كل وجه لفظًا وتقديرًا، والفعل لا يخلو، إما أن يكون مظهرًا موجودًا أو مقدرًا في حكم الموجود، فأما إذا لم يكن مظهرًا موجودًا ولا مقدرًا في حكم الموجود كان معدومًا من كل وجه، والمعدوم لا يكون عاملًا، وكما يستحيل في الحسِّيَّات الفعل باستطاعةٍ معدومةٍ، والمشيُ برجلٍ معدوم، والقطع بسيف معدوم، والإحراق بنار معدومة؛ فكذلك يستحيل في هذه الصناعة النصب بعامل معدوم لأن العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية. والذي يدل على فساد ما ذهب إليه أنه لا نظير له في العربية، ولا يشهد له شاهد من العلل النحوية))[١٥]، فهو ينسب العمل إلى المعدوم من كل وجه مع إمكان نسبته إلى الموجود، وهو ما سنذكره ونرجحه ونميل إليه.

وحقيقة هذا الاختلاف القائم على إمكان عمل المعدوم من عدمه في الصناعة النحوية يعود إلى اختلاف بين المعتزلة والأشاعرة، وقد تسلل إلى علم النحو، فقد أرجع الدكتور إدريس مقبول[١٦] هذا الاختلاف في النظر النحوي إلى تأثر النحويين بالأصوليين وأهل الكلام، فالبصريون متأثرون بالرأي المعتزلي[١٧] الذي يذهب إلى أنّ المعدوم شيء، وما دام كذلك فلا مانع من أن يكون عاملا، أما الكوفيون فقد تأثروا بالأشاعرة[١٨]، الذين يرَون أنّ المعدوم ليس بشيء، وبناءً على ذلك فلا يمكن أن يكون عاملا.

والملاحظُ أنّ ثعلبا الكوفي قد وافق المعتزلة فجاء رأيه متفقا مع البصريين الذين ذهبوا إلى أن العامل في المبتدأ تجرده من العوامل اللفظية[١٩]، وهو الابتداء، ولم يرتض الكوفيون ما ذهب إليه البصريون بحجة أنّ التعري عدم، والمعدوم لا يكون عاملا[٢٠].

والذي يظهر في المذهب المنسوب إلى ثعلب أنه يعزو عمل النصب إلى فعل معدوم؛ لأنه غير متلفظ به ولم يجعله مقدرا. على أنّ التقدير في مثل هذا الموضع لا يدفع المحظور؛ لأنه لا ينفي الحقيقة العدمية للمقدر؛ وفيما يأتي توضيح مسهب لهذه المسألة يتضح به عدمية العامل عند البصريين والكوفيين كذلك.

ذهب البصريون إلى أن الظرف الواقع خبرا منصوب بعامل مقدّر، ثم اختلفوا فيه، فقال قوم إن المقدر جملة، والتقدير في قولنا: زيد أمامك: زيد استقر أمامك، وهو ظاهر قول سيبويه[٢١]، وقال المبرد وابن السراج هو مقدر بالمفرد، والتقدير فيه: زيد مستقر أمامك[٢٢].

واحتج الأوَّلون بأن قالوا: إن ((الظرف كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة، يراد فيه معنى (في)، و(في) حرف وحروف الجر لا بدّ لها من شيء تتعلق به؛ لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال))[٢٣]، فأصل قولنا: زيد أمامك، زيد استقر في أمامك، ثم حذف حرف الجر واتصل الفعل بالظرف فنصبه، وإنما قلنا: إن العامل فعل؛ لأن الأصل في العمل للفعل، وتقدير الأصل أولى من تقدير الفرع، وهو اسم الفاعل، ويتأيد ذلك بالظرف الواقع صلة؛ إذ إن الصلة لا تكون إلا جملة، ولو كان المقدر (مستقر) في نحو قولنا: رأيت الذي أمامَك، لكانت الصلة مفردا، والمفرد لا يكون صلة، فوجب أن يكون المقدر هو (استقر)، لتكون الصلة جملة، فدل ذلك على صحة مذهبهم[٢٤].

وحجج الآخرين من أربعة أوجه:[٢٥]

الأول: أن اسم الفاعل والظرف قد اجتمعا في الشعر، ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يستشهد به، قال الشاعر من الطويل[٢٦]:

لك العز إن مولاك عز وإن يهُن فأنت لدى بُحبُوحة الهُون كائن

الثاني: أن الفعل لا يغني تقديره عن تقدير اسم الفاعل ليستدل على أنه في موضع رفع، واسم الفاعل مغن عن تقديره، وتقدير ما يغني أولى من تقدير ما لا يغني.

الثالث: يصلح تقدير اسم الفاعل في كل المواضع التي وقع فيها الظرف، ولكننا نجد مواضع غير صالحة لتقدير فعل من مثل: أما عندك فزيد، وجئت فإذا عندك زيد، لأن (أما)، وإذا المفاجأة لا يليها فعل.

الرابع: أن تقدير الفعل يعني تقدير جملة، وتقدير اسم الفاعل يعني تقدير مفرد، والمفرد أصل، وقد أمكن المصير إليه، فلا يجوز العدول عنه.

وقالَ الكُوفِيُّون إن الظرف ينتصب على الخلافِ إذا وقع خبرا[٢٧]، والخلاف مصطلح كوفي يعني مخالفة اللفظ اللاحق للفظ السابق[٢٨]، وقد صمتت كتب الكوفيين المتقدمين عن ذكره[٢٩]، وقد نسبه أبو حيان إلى الكسائي (ت ١٨٩ه) والفراء وهشام وشيوخ الكوفيين، وذلك عند حديثه عن ناصب الخبر إذا كان ظرفا[٣٠].

ولبيان معناه نقول: إنَّ خبر المبتدأ هو المبتدأ في المعنى فإذا قلنا: زيد أبوك، وعمرو أخوك ، كان (أبوك) هو (زيد) في المعنى، و(أخوك) هو (عمرو) في المعنى، أما (خلفَكَ) من قولنا: (زيدٌ خَلْفَكَ) فليس هو (زيد) فلما كان مخالفا له في المعنى وجب أن يكون منصوبا على الخلاف[٣١]، فهو منصوب لكونه غير المبتدأ، ولولا ذلك لكان مرفوعا، فكانَ نَصْبُهُ لِمُخالَفَتِهِ الأَصلَ، وأنَّه ليس بالمبتدأ في المعنى.

وما قالوه من مذهب النصب على الخلاف معترض عليه بما يأتي:

أولا: أن المخالفة عامل معنوي، والعامل المعنوي عامل غير متلفظ به، ولا يمكن تقديره، فهو عامل معدوم من كل وجه، وقد أشار أبو حيان إلى نحو ذلك فيما نقله عنه السيوطي في حديثه عن عامل الرفع في الفعل المضارع، إذ وصف العوامل المعنوية بأنها عدمية[٣٢].

ثانيا:((لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفا للمبتدأ لكان المبتدأ أيضا يجب أن يكون منصوبا؛ لأن المبتدأ مخالف للظرف، كما أن الظرف مخالف للمبتدأ؛ لأن الخلاف لا يكون من واحد بل من اثنين فصاعدا، وعليه كان ينبغي أن يقال: زيدا أمامك، وعمرا وراءك))[٣٣]، وهو لا يجوز.

ثالثا: نحن نجد المخالفة بين الجزأين متحققة في غير موضع، إلا أنها لم تعمل بإجماع، مثل: أبو يوسف أبو حنيفة، وزيد زهير، ونهارك صائم[٣٤].

رابعا: لقد اشترطنا في العامل عملا مجمعا عليه أن يكون مختصا، والمخالفة عامل غير مختص؛ لأنها لا تختص بالأسماء دون الأفعال، وهي كذلك عامل معنوي، والعامل المعنوي أضعف في العمل من اللفظي. فكان عدم اختصاصها مع كونها عاملا معنويا مبعد لها من أن تكون عاملة النصب في الظرف[٣٥].

خامسا: لو كانت المخالفة صالحة للعمل وجب عند الكوفيين ألّا تعمل في الظرف عند تأخره، لأن فيه عائدا هو رافع المبتدأ مع بعده بالتقدم، فإعمال ذلك العائد في الظرف لقربه منه أحق[٣٦].

زد على ذلك ما ذكره الدكتور حامد عبد المحسن الجنابي من أن مصطلح الخلاف مصطلح غير محدد المفهوم، فالمخالفة لغوية حقيقية في الظرف الواقع خبرا للمبتدأ، ودلالية سياقية في أنماطه الأخرى[٣٧]، وكذلك فإن أثره الإعرابي ليس واحدا[٣٨].

لهذا وذاك يمكننا القول إنّ الخلاف لا يصلح أن يكون عاملا في الظرف الواقع خبرا، فوجب البحث عن عامل آخر أليق.

وذهب ابن خروف[٣٩] إلى أن عامل النصب في الظرف المذكور المبتدأ نفسه، ونسبه لسيبويه، والذي حمله على ذلك قول سيبويه في (باب ما من الأماكن والوقت)، يقول: ((وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياءُ، وتكون فيها، فانتَصب لأنّه موقوعٌ فيها ومَكون فيها، وعَمِلَ فيها ما قبلها، كما أنَّ العِلْم إذا قلتَ أنت الرَّجُلُ عِلْماً عَمِلَ فيه ما قبله، وكما عَمِلَ في الدرهم عشرون إذا قلت: عشرون درهما)) [٤٠]...ثم قال: ((فهذا كلُّه انتَصب على ما هو فيه وهو غيرُه، وصار بمنزلة المنوَّن الذى يعمل فيما بعده نحو العشرين، ونحو قوله: هو خَيْرٌ منك عَمَلاً، فصار: هو خَلفَك، وزيدٌ خلفَك بمنزلة ذلك. والعاملُ في خَلْف الذى هو مَوضعه، والذى هو في موضع خبرِه، كما أنَّك إذا قلت: عبدُ الله أخوك فالآخِرُ قد رَفَعَه الأوّلُ وعَمِلَ فيه، وبه استَغنى الكلامُ، وهو منفصلٌ منه))[٤١].

فالظرف عند ابن خروف منصوب بالمبتدأ، مستدلا على ذلك بأكثر من موضع[٤٢] أومأ فيها سيبويه إلى ذلك، وهذا الذي ذكره ابن خروف لم يرتضه ابن مالك ورده ((من سبعة أوجه:

أحدها: أنه قول مخالف لما اشتهر عن البصريين والكوفيين، مع عدم دليل، فوجب اطراحه.

الثاني: أن قائله يوافقنا على أن المبتدأ عامل رفع، ويخالفنا بادعاء كونه عامل نصب، وما اتفق عليه إذا أمكن أولى مما اختلف فيه، ولا ريب في إمكان تقدير خبر مرفوع ناصب للظرف، فلا عدول عنه.

الثالث: من مبطلات قول ابن خروف: أنه يستلزم تركيب كلام تام من لفظين: ناصب ومنصوب، ولا ثالث لهما، ولا نظير له، فوجب اطراحه.

الرابع: أنه قول يستلزم ارتباط متباينين دون رابط، ولا نظير لذلك، ومن ثم لم يكن كلاما، نحو: زيد قام عمرو، حتى يقال: إليه، أو نحوه.

الخامس: أن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل، والواقع موقع الفاعل من المنصوبات لا يغني عن تقدير الفاعل، فكذا الواقع موقع الخبر من المنصوبات لا يغني عن تقدير الخبر.

السادس: أن الظرف الواقع موقع الخبر من نحو: زيد خلفك، نظير المصدر من نحو: ما أنت إلا سيرا، في أنه منصوب مغن عن مرفوع، والمصدر منصوب بغير المبتدأ، فوجب أن يكون الظرف كذلك، إلحاقا للنظير بالنظير.

السابع: أن عامل النصب في غير الظرف المذكور بإجماع من ابن خروف ومنا لا يكون إلا فعلا أو شبيهه، أو شبيه شبيهه، والمبتدأ لا يشترط فيه ذلك، فلا يصح انتصاب الظرف المذكور به))[٤٣].

وما ذكره ابن مالك لا ينفك من نوع ضعف أيضا، ولنا عليه ما يأتي[٤٤]:

١-أن قول ابن خروف ليس مخالفا لما اشتهر عن البصريين والكوفيين؛ لأن ابن خروف وغيره نقله عن متقدمي أهل البصرة، وثمة دليل يدل عليه؛ وهو أننا كما أعملنا المبتدأ في الخبر إذا كان إياه رفعا، كذلك أعملنا فيه نصبا.

٢-أن المبتدأ ليس بعامل رفع متفق عليه على الإطلاق، بل الاتفاق على أنه عامل رفع إذا كان الخبر هو المبتدأ، أما إذا كان ظرفا فليس كذلك.

٣-أن الكلام قد تركب من مرفوع ومنصوب، فهو نظير: إن زيدا قائم، فإنه تركب من منصوب ومرفوع.

٤-أن ارتباط متباينين بلا رابط حاصل في غير موضع، من ذلك قولنا: أبو يوسف أبو حنيفة، فهذا التركيب الخاص حصل به الربط بين المتباينين، كما أن تركب: زيد خلفك، هذا التركيب الخاص حصل به الربط، وليس حصول الربط مستدعيا لفظا ثالثا يحصل به الربط.

٥-أن نسبة الخبر من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل؛ لأنه محكوم به ومسند إلى المبتدأ، كما أن الفعل محكوم به ومسند إلى الفاعل، وليس الحال كما ذكر ابن مالك من أن نسبة الخبر من المبتدأ نسبة الفاعل من الفعل.

٦-أن قياس: (زيد أمامك)، بـ(ما زيد إلا سيرا) قياس مع الفارق، لأن المنصوب في الثاني مصدر تأولوا له ناصبا من لفظه، فالتقدير: ما زيد إلا يسير سيرا، وهذا لا يتأتى في الظرف الواقع خبرا، لذلك اتفقوا في ناصب (سيرا)، واختلفوا في ناصب الظرف.

٧- أن المبتدأ العامل في الظرف عند ابن خروف لا يخرج عن كونه شبيها بالفعل، أو شبيه شبيهه، وأن الجامع بينهما الاقتضاء.

هذه مجمل الأقوال التي قيلت في ناصب الظرف الواقع خبرا، والملاحظ فيها أنها تحاول تفسير الظاهرة الإعرابية، وإن أدى ذلك إلى التكلف والتمحل، أو إلى إفساد المعنى وحرفه عن مساره اللغوي السليم، فإنهم لما وجدوا اسما منصوبا كان لا بدَّ من البحث لهذا الاسم المنصوب من عامل نصبه، فقال البصريون هو (استقر)، أو (مستقر)، قدروا أحدهما على الرغم من أن المتكلم لم ينطق به، وأن المخاطب لم يسمعه البتة، وليس بحاجة إليه لكي يفهم المراد، يقول ابن مضاء بعد ذكر المجرورات المتعلقة بمحذوف: ((ولا شك أن هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلت عليها (في)، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك))[٤٥]، فالكلام تام لا يفتقر فيه السامع إلى زيادة، ويقول ابن ابي الربيع: ((إن الذي يُقدر ليتعلق به الظرف إذا وقع خبرا لم يظهر قط، فإذا قلت: زيد أمامك، لم يستفد مخاطبك المعنى إلا من الاسم المبتدأ والظرف، وأما (استقر) أو (مستقر) فلم ينطق به، ولا سمعه المخاطب، وإنما استفاد الخبر مما ذكرته، فصار لذلك، كأنه قسم على حدة، ليس من قبيل: زيد قائم، ولا من قبيل: زيد يقوم))[٤٦].

فابن أبي الربيع يشير إلى الحقيقة العدمية المتخيلة للاسم أو الفعل المقدر، لذلك صرحوا بأن هذا المقدر لا يجوز إظهاره، يقول ابن يعيش: ((واعلم أنّك لمّا حذفت الخبر الذي هو(استقرَّ) (مُسْتَقِرٌّ)، وأقمت الظرف مقامه على ما ذكرنا، صار الظرفُ هو الخبرَ، والمعاملةُ معه، وهو مُغايِرُ المبتدأ في المعنى، ونقلتَ الضمير الذي كان في الاستقرار، إلى الظرف، وصار مرتفعًا بالظرف كما كان مرتفعًا بالاستقرار، ثمّ حذفتَ الاستقرار، وصار أصلاً مرفوضًا لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف. وقد صرّح ابنُ جنّي بجوازِ إظهاره. والقولُ عندي في ذلك أن بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار، ونقل الضمير إلى الظرف، لا يجوز إظهارُ ذلك المحذوفِ؛ لأنه قد صار أصلًا مرفوضًا، فإن ذكرته أوّلًا، وقلت: زيدٌ استقرّ عندك، لم يمنع منه مانعٌ))[٤٧].

يبدو لنا أن سبب منعهم إظهار العامل يكمن في أنه يؤدي إلى الإخلال بالمعنى المراد الذي يدور في ذهني المتكلم والسامع على حد سواء؛ ذلك أن قولنا: زيد أمامك، تحتمل معاني كثيرة غير الاستقرار، كالوقوف أو الجلوس أو القيام أو الركض أو غيرها، لم يكن همُّ المتكلم الإفصاح عنها، ولو كان يريد شيئا من ذلك لجعله في دائرة النطق، وهذا الذي ذكرته تنبه له أبو حيان، فقال: ((والفائدة في (زيد خلفك) أنّ المخاطب دلّ على موضع زيد، ولم يقصد لفعله في استقرار ولا قيام ولا قعود))[٤٨].

وإذا كان لا بدَّ للظرف المنصوب الواقع خبرا من عامل فحري بنا أن نبحث عن عامل موجود ومتلفظ به، ولا يخل بالمعنى الذي يتوخاه المتكلم، ويحرص عليه، وهو ما قال به ابن خروف، إذ جعل العمل للمبتدأ، ولم يأبه للعلل الجدلية التي تُبيح للمبتدأ الرفع، وتحظر عليه النصب، لذلك يقول: ((وليس عمله النصب بأبعد من عمله للرفع))[٤٩]، ثم يُرجع الاكتفاء بالظرف المنصوب من دون ذكر ما افترضوا أنه يتعلق به إلى المعنى، يقول: ((وفائدة ذكر العامل هنا أنه لا يُضمَرُ شيء لشدة بيان المعنى، ونيابة الظرف في بابه، ثم فسر المعنى بالفعل حين احتاج إلى بيانه، فقال (استقر في الدار)، وقد تم فلم يضف العمل للفعل))[٥٠].

يتضح من كلام ابن خروف أنه يجعل الخبر الظرف قسما قائما بنفسه، فهو ليس من باب الخبر المفرد، وليس من باب الخبر الجملة، وثمة رأي لابن السراج يذهب فيه إلى أن الظرف

والجار والمجرور قسم مستقل بذاته، حكاه أبو علي الفارسي، جاء في المسائل العسكريات: ((وقد جعل ابو بكر هذا التأليف -في بعض كتبه- قسما برأسه، وذلك مذهب حسن))[٥١].

وهو بذلك يخالف ما عليه جمهور النحويين، فالظرف عنده هو الخبر وليس ثمة ناصب له، لا (فعل) حتى يكون من قبيل الجمل، و(لا اسم) ليكون من قبيل المفردات، لأنه تنبه إلى أن ذلك يخل بالمعنى، إلا أننا لم نجد من ينقل عنه بيانا لناصب الظرف.

ومهما يكن من أمر فإن في قول ابن خروف ما يكفينا مؤونة ذلك، فالظرف الواقع خبرا عنده قسم قائم بذاته، والناصب له المبتدأ، ((فكما أعملنا المبتدأ في الخبر إذا كان إياه رفعًا، كذلك أعملناه فيه نصبًا، ومتى أمكن نسبة العمل إلى ملفوظ به كان أولى من المقدر، وقد أمكن ذلك))[٥٢]، فليس بنا حاجة إلى تأويل متكلَّف، يلجأ إليه النحوي من تقدير معدوم ليس له حظ على مستوى النطق، ومخل بالمعنى إذا ما قُدِّر، فالخبر موجود وهو الظرف، والعامل فيه هو المبتدأ.

الخاتمة:

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها بالآتي:

١- انفرد ثعلب في جعله عامل النصب في الظرف الواقع خبرا فعلا معدوما، وهو مخالف لما اشتهر عن الكوفيين من أنهم يرفضون عزو العمل إلى المعدوم.

٢- إن الخبر الظرف قسم قائم برأسه، فهو ليس من قبيل الخبر المفرد، ولا من قبيل الخبر الجملة، وتقديره بالمفرد أو الجملة لا ينفي هذه الحقيقة.

٣-إن العامل المقدر في ناصب الظرف الواقع خبرا عند البصريين عامل غير موجود؛ لأنه لا يجوز إظهاره كونه أصلا مرفوضا، وفي إظهاره إحالة للمسألة؛ لأن الخبر الظرف سيصير جملة فعلية، ويؤدي كذلك إلى تغيير معنى الجملة. فهذا المحذوف في حقيقته معدوم ليس له حظ في اللفظ، وليس لمعناه وجود في نفس المتكلم، وهو مع ذلك ثمة في النص ما يقوم مقامه.

٤- والمخالفة التي قال بها الكوفيون غير موجودة كذلك؛ لأنها عامل معنوي غير متلفظ، وليس بالإمكان إظهاره يلجأ إليه النحويون إذا لم يكن ثمة موجود.

٥- لا يوجد مانع صناعي أو معنوي في جعل العامل في الخبر الظرف هو المبتدأ، بل هو أيسر السبل وأقلها تكلفا كونه عاملا موجودا متلفظا به، والقاعدة (متى أمكن نسبة العمل إلى الملفوظ به كان أولى من المقدر).

هوامش البحث

(١) العوامل المئة: ١٤٢.

(٢) الرد على النحاة: ٦٩.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ٤/ ١٠،٣٣٤/ ١٢.

(٤) ينظر: اللباب: ١/ ١٢٦.

(٥) ينظر: الإنصاف (المسألة: ٥): ١/ ٤٤.

(٦) ينظر: اللباب: ١/ ١٢٦.

(٧) يقول المبرد: ((فزيد مرفوع بالابتداء، والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ))، المقتضب: ٢/ ٤٩، ومن القائلين بقول المبرد الزمخشري، ينظر: المفصل: ١/ ٨٤.

(٨) ينظر: الإنصاف (المسألة: ٥): ١/ ٤٤، واللباب: ١/ ١٢٦.

(٩) الإنصاف (المسألة: ٥): ١/ ٤٥.

(١٠) اللباب: ١/ ١٢٦.

(١١) ينظر: شرح ابن يعيش: ١/ ٢٢٣، والأشباه والنظائر: ٢/ ٢٤١.

(١٢) ينظر: الإنصاف (المسألة: ٤) : ١/ ٤٦، وشرح ابن يعيش: ١/ ٢٢٣.

(١٣) شرح ابن يعيش: ١/ ١٢٣، وينظر: الأشباه والنظائر: ٢/ ٢٤١.

(١٤) الإنصاف (المسألة: ٢٩): ١/ ٢٤٥.

(١٥) الإنصاف (المسألة: ٢٩): ١/ ٢٤٩.

(١٦) ينظر: الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه: ١٣٤- ١٣٨.

(١٧) وممن قال بشيئية المعدوم من المعتزلة الفرقة الخياطية أتباع أبي الحسن بن أبي عمر الخياط، ينظر: التعريفات: ١٠٢.

(١٨) ينظر رأيُ الأشاعرة في التفسير الكبير: ٢/ ٣١٨، ٧/ ١٠٣.

(١٩) ينظر: اللباب: ١/ ١٢٦.

(٢٠) الإنصاف (المسألة: ٥): ١/ ٤٥.

(٢١) ينظر: الكتاب: ٢/ ٨٧.

(٢٢) ينظر: المقتضب: ٣/ ١٠٢، والأصول: ١/ ٦٣.

(٢٣) الإنصاف (المسألة: ٢٩): ١/ ٢٤٦.

(٢٤) ينظر: الإنصاف (المسألة: ٢٩) : ١/ ٢٤٦، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٤٩.

(٢٥) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣١٧- ٣١٨.

(٢٦) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل: ١/ ٣١٧، وشرح ابن عقيل: ١/ ٩٩، وارتشاف الضرب: ٣/ ١١٢٣، والتذييل والتكميل: ٤/ ٥٨، وهمع الهوامع: ١/ ٣٧٥.

(٢٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٣/ ٢٢٩، و الإنصاف (المسألة: ٢٩): ١/ ٢٤٥.

(٢٨) ينظر: ظاهرة النصب في العربية:٢٠. والنصب على الخلاف مذهب مشهور في كتب النحو قال به الكوفيون وخرجوا عليه جملة من الأسماء المنصوبة، وهي: الظرف الواقع خبرا، مثل: زيد أمامَكَ، والمفعول معه، مثل: استوى الماء والخشبةَ، والفعل المضارع المنصوب بعد الواو والفاء المسبوقتين بنفي أو طلب، مثل لا تأكل السمك وتشربَ اللبن، وادرس فتنجحَ، والفعل المضارع المعطوف على اسم صريح مثل قول الشاعر من الوافر:

ولبسُ عباءة وتقرَّ عيني أحب إلي من لبس الشفوف

والمضارع المعطوف بعد (أو) التي بمعنى (حتى) أو بمعنى (إلا)، مثل: لأنتظرنه أو يقدمَ، ولأقتلنَّ الكافر أو يسلمَ. ينظر: المطالع السعيدة في شرح الفريدة: ٢/ ٤١- ٤٨، والبيت من دون نسبة في اللباب: ٢/ ٤٢، وشرح ابن عقيل: ٤/ ١١، ولميسون بنت بحدل زوج معاوية ابن أبي سفيان في مغني اللبيب: ٣٧٣، وشرح شذور الذهب (الجوجري): ٢/ ٥٤١، وشرح التصريح: ٢/ ٣٨٩.

(٢٩) ينظر: مصطلحا الخلاف والصرف (دراسة تحليلية) (بحث): ٥٨.

(٣٠) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١١٢١، والتذييل والتكميل: ٤/ ٥٣، ومصطلحا الخلاف والصرف: ٥٨.

(٣١) ينظر: الإنصاف (المسألة: ٢٩): ١/ ٢٤٥.

(٣٢) ينظر: الأشباه والنظائر: ٢/ ٢٤٣.

(٣٣) الإنصاف: ١/ ٢٤٧، وينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣١٣.

(٣٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٤/ ٥٣.

(٣٥) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣١٤، والتذييل والتكميل: ٤/ ٥٤.

(٣٦) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣١٤.

(٣٧) ينظر: مصطلحا الخلاف والصرف: ٥٨. يقول: ((أما بالنسبة لأنماط الخلاف الأخر (المفعول معه، والمضارع المنصوب والمرفوع على الانقطاع) فمفهوم المخالفة فيها يأخذ منحى آخر لا علاقة له بالمخالفة الحقيقية، وإنما المخالفة دلالية سياقية ترتكز أساسا على الحرف الذي يفصل بين اجزاء الكلام، فالحرف في ظاهره حرف عطف، ولكنك إذا دققت فيه وجدت معناه قد أصابه شيء من الانحراف، وهذا الانحراف عن المعنى الأساس أُسميه (الصرف)، يعني أن الحرف هنا صرف عن معناه الأساس في إفادة العطف لأن السياق لا يقتضيه)).

(٣٨) ينظر: مصطلحا الخلاف والصرف:٥٨. فأثره الإعرابي هو النصب إلا في الفعل المضارع المرفوع على الانقطاع في مثل قول الشاعر من الطويل:

على الحكم المأتي يوما إذا قضى قضيته أن لا يجورَ ويقصدُ

البيت منسوب لعبد الرحمن بن أم الحكم في الكتاب: ٣/ ٥٦، وشرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٣/ ٢٤٩، وله أو لأبي اللحام التغلبي في شرح ابن يعيش: ٤/ ٣٢٤.

(٣٩) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/ ٣٩٤. يقول: ((جميع هذه الأخبار، العامل فيها المبتدأ- في قول سيبويه-عمل في الظرف نصبا، كما عمل في المفرد رفعا، وليس عمله النصب بأبعد من عمله للرفع)).

(٤٠) الكتاب: ١/ ٤٠٤.

(٤١) الكتاب: ١/ ٤٠٦.

(٤٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/ ٣٩٤.

(٤٣) شرح التسهيل: ١/ ٣١٥- ٣١٦.

(٤٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٤/ ٥١- ٥٢,

(٤٥) الرد على النحاة: ٧٩.

(٤٦) البسيط: ١/ ٥٤٨، وينظر: دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية: ١٣٥.

(٤٧) شرح ابن يعيش: ١/ ٢٣٢، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٤٤، والأصول المرفوضة في العربية (رسالة): ٢٢٤، والأصول المرفوضة في التراكيب النحوية (بحث): ٨٥.

(٤٨) التذييل والتكميل: ٤/ ٥٣.

(٤٩) شرح جمل الزجاجي: ١/ ٣٩٤.

(٥٠) شرح جمل الزجاجي: ١/ ٣٩٥.

(٥١) المسائل العسكريات: ٦٣، لم أجد هذا الرأي في كتابه (الأصول)، بل الموجود فيه موافق لرأي البصريين الذي يذهب إلى أن الظرف منصوب بـ(مستقر)، يقول: ((أما الظروف من المكان

فنحو قولك: زيد خلفك, وعمرو في الدار. والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما, كأنك قلت: زيد مستقر خلفك, وعمرو مستقر في الدار, ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال)). ١/ ٦٣.

(٥٢) التذييل والتكميل: ٤/ ٥١، وينظر: الأصول المرفوضة في التراكيب النحوية (بحث): ٨٥.

قائمة المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم

٢. ارتشاف الضرب، أبو حيَّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: د. رجب عثمان محمَّد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي، مط المدني، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٣. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت٩١١ه)، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة.

٤. الأصول في النحو، ابن السرَّاج (ت ٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط٣، ١٩٩٦م.

٥. الأصول اللغوية المرفوضة في النحو والصرف، علي عبد الله حسين العنبكي، دار الرضوان، عمان، ط١، ١٤٣٥ه- ٢٠١٤م.

٦. الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧ه)، تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، د.ت.

٧. البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع الأشبيلي (ت٦٨٨هـ)، تح: د. عيّاد ابن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٨٦ .

٨. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت٦١٦ه)، تح: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٩. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥ه)، تح: حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط١، د.ت.

١٠. دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية، دراسة نقدية للقول بالحذف والإضمار، علي عبد الفتاح محيي، المركز الوطني لعلوم القرآن، مطبعة النماء، ط١، ١٤٣١م- ٢٠١٠م.
١١. الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ه)، دراسة وتحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط١، ١٣٩٩ه- ١٩٧٩م.
١٢. شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الهداية، أربيل- العراق، د.ت، د.ط.
١٣. شرح التسهيل، جمال الدين محمّد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي (ت٦٧٢ه)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، ط١، ١٤١٠ه- ١٩٩٠م.
١٤. شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.
١٥. شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت٦٠٩هـ) تح: د. سلوى محمد عمر عرب، إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة- جامعة أم القرى،ط١، ١٤١٨هـ.
١٦. شرح الرضي على الكافية، محمّد بن الحسن الرضي الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات، جامعة قار يونس، بنغازي،ط٢، ١٩٩٦م.
١٧. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، محمّد بن عبد المنعم الجوجري (ت ٨٨٩هـ)، دراسة وتح: د. نوّاف بن جزاء الحارثي، مكتبة الملك فهد، السعوديَّة، ط١، ١٤٢٣ه، ٢٠٠٤م.
١٨. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، وعليّ سيِّد علي، دار الكتب العلميَّة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
١٩. شرح المفصّل، موفّق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٢ه، ٢٠٠١م.
٢٠. العوامل المئة النحوية، عبد القاهر الجرجاني، تح: زهران البدراوي، دار المعارف، د. ت، د. ط.

٢١. الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تح وشرح: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٢٢. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تح: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦ه- ١٩٩٥م.

٢٣. مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، تح: محمد خير الحلوان، دار الشرق العربي – بيروت، ط١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

٢٤. المسائل العسكريات في النحو، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧ه)، تح: علي جابر، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، د. ط، ٢٠٠٢ م.

٢٥. المفصّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨ه)، تح: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٢٦. المقتضب، أبو العبَّاس محمد بن يزيد المبرِّد (ت٢٨٥ه)، تح: محمد عبد الخالق عُضيمة، عالم الكتب، بيروت- لبنان، د.ط، د.ت.

٢٧. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السَّيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ط، د.ت.

الرسائل الجامعية:

١. الأصول المرفوضة في العربية في ضوء الدرس اللغوي الحديث، محمد نوري محمد، أطروحة دكتوراه، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠١٢م.

٢. ظاهرة النصب في العربية، شفق يوسف جدوع، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية التربية، ٢٠٠٦م.

المجلات:

١. الأصول المرفوضة في التراكيب النحوية جمعا وتحليلا، شريف عبد الكريم النجار، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد: ٧، العدد: ١، ٢٠١١م.

٢. مصطلحا الخلاف والصرف (دراسة تحليلية)، حامد عبد المحسن الجنابي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة القادسية، العدد: ١، المجلد: ١٢، ٢٠٠٩م.